

قانون عدد 32 لسنة 1999 مؤرخ في 13 أفريل 1999 يتعلق بالمنظومة الوطنية للإحصاء (1).

باسم الشعب،

وبعد موافقة مجلس النواب،

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي ندمه :

الباب الأول

الأهداف العامة والمبادئ الأساسية

الفصل الأول - يضبط هذا القانون المبادئ الأساسية المنبثقة عن الإحصائي وهيكله المنظومة الوطنية للإحصاء ومهامها ودور مختلف مكوناتها .

الفصل 2 - تتمثل مهمة المنظومة الوطنية للإحصاء في تزويد الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية والمنظمات ووسائل الإعلام والباحثين وسائر المواطنين بالمعلومات الإحصائية المتعلقة بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها .

الفصل 3 - تتمتع هيكل المنظومة الوطنية للإحصاء بالاستقلالية العلمية وتقوم بمهامها وفق المصطلحات والصواب المنهجية والتقنيات المتعارف عليها في هذا الميدان . وتتولى جمع المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونشرها وفق المعايير والمتطلبات التي يقتضيها إنتاج المعلومة الإحصائية الجيدة في نطاق الحياد الموضوعية .

الفصل 4 - تتركز الأعمال والأنشطة الإحصائية التي تقوم بها المنظومة الوطنية للإحصاء على المبادئ الأساسية التالية :

- السرية الإحصائية ،

- إلزامية الإجابة على الاستمارات الإحصائية .

- الشفافية ،

- احترام دورية الإحصائيات وأجال نشرها ،

- التوافق مع الطرق والمصطلحات العالمية المستعملة في المجال الإحصائي .

الفصل 5 - يتمثل السرية الإحصائية في عدم الكشف من قبل المصدر لمحة التي تمتلك المعلومة عن المعطيات الشخصية المضمنة باستمارات المسوحات الإحصائية المشار إليها بالفصل 17 من هذا القانون وذلك قبل مرور ستين سنة ابتداء من تاريخ إنجاز التعدادات أو المسوحات أو مختلف العمليات الإحصائية الأخرى .

ولا يمكن استعمال المعلومات الشخصية ذات الصيغة الآتية سارية أو المالية المدونة باستمارات المسوحات الإحصائية المشار إليها بالفصل 17 من هذا القانون لغايات ذات علاقة بالمراقبة الجبائية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ولا تطبيق على المصالح الإحصائية التي تمتلك هذا النوع من المعلومات الإجراءات القانونية المتعلقة بحق الإطلاع على المعطيات المخوّل للمصالح الجبائية .

وفي كل الحالات لا يمكن استعمال المعطيات الشخصية المتأتية من المسوحات الإحصائية المشار إليها بالفصل 17 من هذا القانون إلا لأغراض إحصائية وأغراض الإحصاء مطالبون باحترام السرية المهنية .

الفصل 6 - يطالب الأشخاص الطبيعيين والعنصريين بالإجابة بكل دقة وفي الأجال المحددة على استمارات المسوحات الإحصائية المشار إليها بالفصل 17 من هذا القانون وذلك مع مراعاة الأحكام المنظمة لبعض المهن والتي نص على السرية المهنية المطلق . وفي صورة الامتناع على الإجابة في الأجال المحددة يوجه للمعني بالأمر تنبيه مكتوب مضمون الوصول يحدد أجلا إضافيا لإجابة .

(1) الأعمال التحضيرية.

مداولة مجلس النواب وموافقته بجلسته المنعقدة بتاريخ 23 مارس 1999

الفصل 7 - تُحدد الإدارات والهيكل العمومية عند الاقتضاء إلى المعهد الوطني للإحصاء المعلومات المتوفرة لديها والتي تحصلت عليها بمقتضى مهامها استجابة لأغراض إحصائية بحتة .

وتضبط طرق هذه الإحالة بحقتسسي قرار من الوزير المشرف على قطاع الإحصاء .

وتخضع المعلومات المحاللة في هذا الإطار إلى نفس الإجراءات الخاصة بالسرية والاستعمال المنصوص عنها بالتفصيل 5 من هذا القانون .

الفصل 8 - تتمثل الشفافية في التعريف بمصادر الإحصائيات وطرق إعدادها وتهدف إلى تسهيل استعمال المعطيات التي يتم نشرها وكذلك تفسيرها .

كما تتمثل في إعلاء المستجوبين والعموم بالإطار القانوني والمؤسساتي للنشاط الإحصائي والغايات التي تُطلب من أجلها المعطيات .

الفصل 9 - يتعين على هيكل المنظومة الوطنية للإحصاء المنصوص عليها بالفصل 12 من هذا القانون وضع المعلومة الإحصائية الجاهزة على ذمة كل المستعملين حسب معايير عملية خدمة لحاجياتهم وضمانا لحق كل المواطنين في الاطلاع على المعلومة الإحصائية .

ويتم نشر وتوزيع هذه المعلومة بالسرعة والدورية والدقة المطلوبة .

وتسهل الهيكل العمومية للإحصاء المنصوص عليها بالفصل 12 من هذا القانون على ضمان الاستعمال الأفضل للمعلومة الإحصائية .

الفصل 10 - تسهر هيكل المنظومة الوطنية للإحصاء على ملاءمة المفاهيم والتصنيفات ومناهج الإحصاء مع تلك المستعملة على المستوى الدولي .

الباب الثاني

المنظومة الوطنية للإحصاء

الفصل الأول

مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء ومهامها

الفصل 11 - تسهر المنظومة الوطنية للإحصاء في نطاق تجسيم المهام المشار إليها بالفصلين 2 و 3 من هذا القانون على

- تجميع المعطيات المتوفرة لدى الأسر والمؤسسات والإدارات وكل الوحدات الإحصائية الأخرى التي يمكن أن تكون موضوع مسح إحصائي ومعالجتها وتسجيلها ، وتعمل المنظومة الوطنية للإحصاء في هذا النطاق على تصنيف الإحصائيات حسب المقاييس اللازمة وخاصة حسب الجنس والتوزيع الجغرافي .

- نشر وتوزيع المعلومة الإحصائية لغايات كل المستعملين العموميين والخواص ولتعمل على تطويرها وذلك باعتماد التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال ، ويطالب المستعملون في بعض الحالات بدفع مساهمة وتحديد كيفية وشروط هذه المساهمة بأمر

- إنجاز التبادل الأولية الخاصة بمختلف الميادين التنموية بالاعتماد على المعلومات الإحصائية المتوفرة .

- تنسيق نشاطات مختلف الهيكل والمؤسسات المكلفة بالإحصاء وبرمجة الأعمال الإحصائية وتعميد المفاهيم والتصنيفات والمواصفات واعتماد الطرق الإحصائية المعمول بها دوليا

- تنظيم التشاور بين المنتجين للمعلومة الإحصائية والمستعملين لها استجابة لحاجيات من المعطيات وضمانا لتوفير إحصائيات مطلوبة .

- ضمان التكوين الأساسي والمستمر للعاملين في ميدان الإحصاء والنهوض بالبحث وإشاعة الثقافة الإحصائية .

الفصل 12 - تتكون المنظومة الوطنية للإحصاء من هيكل ومؤسسات مكلفة بجمع ومعالجة وخرن وتحليل ونشر الإحصائيات الرسمية وتنسيق النشاط الإحصائي .

وتشتمل المنظومة الوطنية للإحصاء على :

- المجلس الوطني للإحصاء ،

- المعهد الوطني للإحصاء ،

- الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى ،

- مؤسسات التكوين في الإحصاء .

الفصل 13- يمكن للهياكل أو المؤسسات الخاصة جمع واستغلال المعلومات الإحصائية غير المتوفرة واللازمة لإنجاز التحليل والدراسات التي تقوم بها في نطاق نشاطها . وتقوم هذه الهياكل والمؤسسات الخاصة بإعلام المجلس الوطني للإحصاء بذلك .

القسم الثاني

المجلس الوطني للإحصاء

الفصل 14 - يحدد مجلس وطني للإحصاء تتمثل مهمته في اقتراح التوجهات العامة للنشاطات الإحصائية الوطنية والأورويات وآليات تنسيق نشاطات المنظومة الوطنية للإحصاء .

ويسهر المجلس على إحترام القواعد الأساسية للمهنة ومبادئ النشاط الإحصائي .

الفصل 15 - يبدي المجلس الوطني للإحصاء رأيه في سياسة تطوير المعلومة الإحصائية وفي الإجراءات الكفيلة بتوجيه النشاطات الإحصائية والذموض بها .

ويسهر المجلس على تنسيق الأعمال الإحصائية واقتراح آليات التنسيق الإحصائي . كما يتولى النظر في البرامج الإحصائية بالنسبة للهياكل والمؤسسات الإحصائية العمومية قصد اقتراح برنامج وطني للإحصاء يغطي فترة مخطط التنمية .

ويضمن المجلس التشاور الضروري بين منتجي ومستعملي المعلومة الإحصائية من أجل تطوير إنتاج ونشر المعطيات التي تستجيب لحاجيات البلاد .

وتتم استشارة المجلس الوطني للإحصاء حول مشاريع النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالإحصاء .

الفصل 16 - تضبط بأمر تركيبة المجلس الوطني للإحصاء وتنظيمه وطرق تسييره .

الفصل 17 - يتم إنجاز التعدادات والمسوحات الإحصائية التي تقوم بها الهياكل العمومية للإحصاء المشار إليها بالفصل 12 من هذا القانون لدى أشخاص غير تابعين لها حسب شروط وإجراءات تضبط بأمر .

القسم الثالث

المعهد الوطني للإحصاء

الفصل 18 - يمثل المعهد الوطني للإحصاء الهيكل التنفيذي المركزي للمنظومة الوطنية للإحصاء وهو مكلف بالتنسيق الفني للأنشطة الإحصائية .

الفصل 19 - تتمثل مهمة المعهد الوطني للإحصاء في تجميع المعلومة الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها وذلك بالتنسيق مع الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى .

كما يتولى تنظيم التوثيق الإحصائي الوطني المتعلق بالنشاط التسموي بتجميع المعطيات المنتجة من طرف مختلف مكونات المنظومة الوطنية للإحصاء . ويقوم المعهد في هذا الإطار بإعداد دليل سنوي حول مختلف النشاطات الإحصائية التي يتم إعلام المجلس الوطني للإحصاء بها .

القسم الرابع

الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى

الفصل 20 - تتولى الهياكل الإحصائية العمومية المختصة الأخرى التابعة للوزارات والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية جمع المعلومة الإحصائية ذات العلاقة بمجالات نشاطها والتي لا ينتجها المعهد الوطني للإحصاء ومعالجتها وتحليلها ونشرها .

وتتجز هذه الأشغال طبقاً لأحكام الفصل 17 من هذا القانون .

الفصل 21 - مع مراعاة أحكام الفصل 17 من هذا القانون يمكن لهياكل الإحصاء العمومية تحت مسؤولياتها تكليف منشآت أو مؤسسات أو هياكل

عمومية أو خاصة بجمع ومعالجة وتحليل المعلومات الخصوصية والقيام بمسوحات إحصائية .

القسم الخامس

التكوين في الإحصاء

الفصل 22 - يتم تكوين المهندسين والتقنيين السامين في الإحصاء طبقاً لمراحل تكوين المهندسين والتقنيين السامين بالمدارس والمعاهد العليا المختصة عملاً بالأحكام التشريعية والترتيبية الجاري بها العمل .

الفصل 23 - يتم تكوين الإطار المتوسط في الإحصاء بالمدرسة الوطنية للإحصاء والمعاهد المؤهلة لذلك .

ويضبط تنظيم المدرسة الوطنية للإحصاء ونظام الدراسات بها بمقتضى أمر .

الفصل 24 - يتم التكوين المستمر ورسكلة الأعران العاملين في ميدان الإحصاء في مختلف المستويات حسب الطرق الثلاثة في مؤسسات التعليم والتكوين المؤهلة لذلك .

الباب الثالث

أحكام مختلفة

الفصل 25 - يتم معاينة المخالفات لأحكام هذا القانون وجميع النصوص التطبيقية له من قبل أعران الضابطة العدلية والأعران المنحرفين والمؤهلين لذلك والتابعين للوزارة المشرفة على قطاع الإحصاء أو المعهد الوطني للإحصاء .

ويحزر في شأنها محاضر ترفع إلى الوزير المشرف على قطاع الإحصاء الذي يحيلها على النيابة العمومية .

ويؤدى الأعران التابعون للوزارة المشرفة على قطاع الإحصاء وللمعهد الوطني للإحصاء والمشار إليهم بالفقرة الأولى من هذا الفصل اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أقوم بوظائفي بكل إخلاص وأمانة وأن ألتزم بعدم إفشاء السر المهني » وتؤدى اليمين أمام رئيس المحكمة الابتدائية بتونس ويحزر في ذلك محضر .

الفصل 26 - يعاقب بخطة مالية كل من يستع عن الإجابة على إستمارات المسوحات الإحصائية المشار إليها بالفصل 6 من هذا القانون أو يدلي بإجابات منقوصة أو غير صحيحة .

ففيما يخص المسوحات الخاصة بالمؤسسات يحدد مقدار الخطية المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل من 100 إلى 500 دينار . وعند العود يرفع مقدار الخطية إلى 500 دينار كحد أدنى وإلى 5000 دينار كحد أقصى بالنسبة إلى كل مخالفة .

وفيما يخص المسوحات لدى الأسر يحدد مقدار الخطية المشار إليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل من 10 إلى 50 ديناراً . وعند العود فمن 50 إلى 500 دينار

الفصل 27 - تنطبق أحكام الفصلين 125 و 136 من المجلة الجنائية على كل شخص يمنع قيام الأعران المكلفين بجمع المعلومات الإحصائية بمهامهم .

الفصل 28 - يعرض عدم احترام السر الإحصائي طبقاً لما هو مبين بالفصل 5 من هذا القانون من قبل أعران الهياكل الإحصائية العمومية والمنشآت والمؤسسات والهياكل المشار إليها بالفصل 21 من هذا القانون إلى العقوبات المنصوص عليها بالفصل 254 من المجلة الجنائية .

ولا يمنع ذلك من تسليط العقوبات التأديبية على المخالف طبقاً لما تقتضيه النصوص التشريعية أو الترتيبية المتعلقة بحفظ الأسرار .

الفصل 29 - تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون .

ينشر هذا القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

تونس في 13 أفريل 1999 .

زين العابدين بن علي